وابنها ش يعني انه يقذف الملاعنة بالزنا او قذف ولدها بنفي النسب
بان قال لا اب لك او لا اعلم لي ابا فعليه فطعه ولو ثبت لرجت فيهم بما
اللعن والشر المشوش يفعله وان ملاعنة طاوع لقوله اوزنا وقوله وابنها
طاوع لنفي نسبه ومحل حد قاذف الملاعنة حيث كان غير زوج لها
ثم قذفها بما يعم الاجنبي به واما لو قذفها به فلا حد كما قاله ابن الحاجب ص او
عرض بغير ابي انهم ش اصل التعريض المفهم لاحد الامور الاثلاثة المتقدمة
وهي الزنا واللواط ونفي النسب عن الاب او الجد كان يقول له لست بابن فلان
ما انا بابن فلان فكانه قال له يا زاني او قال اما انا فلست بلاط فكانه قال له يا
لاطي او قال له اما انا فابي معروف فكانه قال له ابوك ليس كذلك وهو
فيه ثبت على القاعدة بذلك وجوب الحد ولا فرق في التعريض بين المنتهة والظن
واما الاب اذا عرض لولده فانه لا يحد لذلك لتعذر عن المنتهة في ولده ولا
ادب واما ان صرح فيحد للولد على ما مشى عليه فيما ياتي في قوله وله حد ابيه
وفي لكن المعتمد انه لا حد على الاب ولو صرح لولده والمهد بالاب الجنس
الشامل للاب والامهات سواء كانا من جهة الاب او الام ص ويوجب تمام ثمانين
جلدة وان تعدد واحد او جماعة ش يعني ان محل تعدد الحد بتعدد القاذف اذا
قذف المكلف بوجب ثمانين جلدة لنص القرآن واذا كرر القذف لواحد او
جماعة في مجلس او مجالس فليس عليه الا حد واحد سواء قاله وكلهم او بعضهم
وصورة المسالة قال للجماعة يا زناة واما انتم الم يقذف الجميع بل قذف
واحدا منهم لا بعينه فصيغة في قوله او قال لجماعة احدكم زان ص الا ان
ينصفه على المعتمد ش اي فيرجع للحد بمجرد القذف اذا حد لاجل
القذف ثم بعد احد قذف ايضا فانه يحد ايضا ولا فرق في التكرير بين
التصريح به او لا بان يقول بعد الحد ما كذبت عليه ولقد صدقت لانه
قذف موقوف واما العبد او الامة اذا قذف غير لولد حر فانه يحد على

النصف

النصف من الحر وهو ربع جلدة لقوله تعالى فعليهن نصف ما على
المحصنات من العذاب والعبد في حكم الامة ص بطل جلد او زنت
عينك او فكرهة او عفيف الفرج او لغير ما مات جده او يا ولد زنى ونحو ذلك نسبه
لجده خلافا لابن القاسم هذا ان الفاظ التعريض فاذا قال شخص لاخيه ما انا
بزان او لقد اخبرت انك لست بزان او زنا فرجك او يدك او عينك او قال
لاجنبية انت زنيت مكرهة وكذبته فانه يحد في ذلك كله ولو قال ان
لي وجدت زنيت مكرهة فانه يلاعن والا حد لها الا ان يقيم
بينة بالاكراه فلا حد عليه وكذلك يحد من قال ليغير انا عفيف الفرج
للجلد كالفرج لانه تعريض بالزنا واما ان لم يذكر الفرج فلا حد عليه
وكذلك يحد من قال لشخص عربي الاصل ما انت عربي لانه نفى نسبه
وكذلك اذا قال له يا رومي او يا فارسي ونحو ذلك لانه قطع نسبه
واما انا قال الفارسي او الرومي يا عربي فانه لا حد عليه لانه لم يقطع نسبه
وانما وصفه بصفات العرب من الكرم والشجاعة ونحو ذلك وان كان الغرب
تحفظ نسبها بخلاف غيرها فقوله او يا رومي معطوف على ما ان عربي وكذلك
يحد من نسب شخصا لجده لانه قطع نسبه بخلاف ما ان نسبه لجده
لابيه او لامه فانه لا حد عليه لان الجد يسمى ابا وسواء كان في ذلك
او لا وهو قول ابن القاسم ص وكأن قال انا نعلا او ولدين او يا قحبة
او قرنان او يا ابن عشر لذا المكيال او ذات الراية او فعلته بها في علمنا
ش يعني ان المكلف اذا قال في حق نفسه انه فعل اي فاسد النسب
فانه يحد لانه نسب امه الى الزنا وكذلك اذا قال في حق نفسه انه ولد زنا
لانه رمى امه بالزنا وكذلك اذا نسب نفسه الى بطن او نسب او عيبة
غير بطنه ونسبه وعيبته لانه قذف امه كما ذكر الشارح وغير ومثله
من نسب شخصا الى ذلك جامع المعرة ثم مقتضى كلام المؤلف انه لو قال انا فعل

Copyright © King Saud University